دراسة خاصة

رقم 8 يوليو/تموز 2004

المؤسسات المالية ذات "الأهداف المزدوجة": الآثار على مستقبل التمويل الأصغر

توضيح مهم: "تتناول هذه الدراسة عدداً كبيراً - على نحو يبعث على الدهشة - من حسابات التوفير والقروض - قد يصل إلى ما يزيد على 750 مليوناً - في مؤسسات مالية تركّز على عملاء هم بصفة عامة أدنى من المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية. وحتى قبل النشر، فقد أصبح واضحاً أن تكرار هذه النتيجة يدعو إلى سوء تفسير خطير وذلك حينما لا يجري فهم خصوصيات البيانات وشرحها. ويمكن أن تؤدي الأرقام الضخمة التي تمت الإفادة عنها إلى خلق انطباع سطحي بأن مهمة الوصول إلى عملاء ذوي دخل منخفض، وخاصة العملاء الفقراء، قد تحققت لأن عدداً كبيراً جداً من الناس قد تمت خدمتهم من قبل. ولكن البيانات الواردة في هذه الدراسة لا تبرر مثل ذلك الاستنتاج. فالمؤسسات التي جرت دراستها هنا تخدم العديد من العملاء ممن هم ليسوا فقراء أو قريبين من خط الفقر، بل ربما تشمل أناساً يمكن أن يتعاملوا أيضاً مع أحد البنوك التجارية. (لا تتوافر في المعتاد معلومات عن التوزيع الاجتماعي - الاقتصادي لعملاء هذه المؤسسات). وفضلاً عن ذلك، فإن 80 في المائة من الحسابات المبلّغ عنها هي حسابات توفير، وقد تكون مشكلات الوصول إلى الخدمات أكبر بالنسبة إلى القروض عما هي عليه بالنسبة إلى التوفير.

"والعبارة الصحيحة للخلاصة الرئيسية لهذه الدراسة هي أن هناك ما يزيد على 750 مليون حساب في فئات مختلفة من المؤسسات المالية التي تستهدف بصفة عامة أسواقاً أقل من مستوى البنوك التجارية، وأن هناك جزءاً - ليس بالقليل - من عملاء تلك المؤسسات يرجح أنهم فقراء أو قريبون من خط الفقر. وليست الرسالة هي أن المهمة قد تمت تقريباً (فأي شخص له خبرة ميدانية يعلم أن ذلك غير صحيح)، ولكن الرسالة أن تلك المؤسسات تمثل فرصة ممكنة مهمة.

"ترجو المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ألا يشار إلى هذه الدراسة وبياناتها إلا مع توضيح هذه النقطة المهمة".

موجز

يرى معظم المساهمين في حركة التمويل الأصغر في العقود القليلة الماضية من السنين أن هدفهم هو تحسين توافر وجودة الخدمات المالية للعملاءالفقراء والقريبين من خط الفقر.[1] وقد كان أغلب اهتمام الحركة حتى الآن مركزاً على نوع جديد نسبياً من مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة التي تركز على هؤلاء العملاء مباشرة. وكان أغلب مؤسسات التمويل الأصغر تلك، وليس كلها، منظمات غير حكومية وغير هادفة للربح ومن ثم تركز على تقديم قروض.

1 بينما ركزت هذه الدراسة فقط على المدخرات والقروض، فإن الخدمات المالية الأخرى - وتشمل التحويلات والتأمين - تعد مهمة أيضاً للعملاء ذوي الدخل الأكثر انخفاضاً.

CGAP
إقامة خدمات مالية للفقراء

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء هي اتحاد يضم 28 من الوكالات الإنمائية التي تساند التمويل الأصغر. يتوافر المزيد من المعلومات على موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: www.cgap.org.

الرجاء الاتصال بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لإرسال التعليقات والمساهمات وطلبات استلام المذكرات الأخرى في هذه السلسلة.

1818 H Street, NW
Washington DC 20433

هاتف: 9594 473 202
فاكس: 3744 522 202

البريد الإلكتروني:
cgap@worldbank.org

موقع الإنترنت:
www.cgap.org

أجرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حديثاً استقصاءً للانتشار العالمي لمجموعة أوسع نطاقاً من المؤسسات، تركز جميعها إلى حد ما على توسيع نطاق الخدمات المالية إلى ما دون المستوى الاقتصادي للعملاء التقليديين للبنوك التجارية. وهكذا فإن لتلك المؤسسات "هدفاً مزدوجاً": فبالإضافة إلى الهدف المالي، فإن لها أيضاً هدفاً إنمائياً أو اجتماعياً. وإذا سألنا مديريها أي الهدفين هو الأهم؟ فإن معظمهم سيقولون إن الهدف غير المالي - أي توسيع نطاق الانتشار إلى الذين لا تغطيهم البنوك عادة - هو الهدف الأهم، وإن الأداء المالي القوي هو وسيلة لتلك الغاية وليس غاية في حد ذاته. وستشير هذه الدراسة إلى تلك المؤسسات بعبارة "المؤسسات المالية البديلة (AFIs)".

وقد حددت أبحاث المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عدداً يثير الدهشة - **يتجاوز 750 مليون حساب للتوفير والقروض في المؤسسات المالية البديلة** - وذلك في كل من البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق.[2] وتشمل المؤسسات المالية البديلة البنوك الزراعية وبنوك التنمية وبنوك مكاتب البريد المملوكة للدولة، ومؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضاؤها، وبنوك التوفير الأخرى، والبنوك المحلية و/أو الريفية ذات رأس المال المنخفض، والمؤسسات والبرامج المتخصصة للتمويل الأصغر على اختلاف أنواعها.[3] ومن الناحية التاريخية، كانت معظم تلك المؤسسات قد أنشئت بهدف صريح هو الوصول إلى العملاء الذين ليست لديهم إمكانية الحصول على خدمات البنوك التجارية وشركات التمويل.

وتشترك جميع المؤسسات المالية البديلة، بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر، في خصائص معينة مشتركة. فهي تهدف بصورة عامة إلى خدمة العملاء الأقل دخلاً ولا تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح. **ولكن البيانات اللازمة لمعرفة عدد العملاء الفقراء وغير الفقراء في تلك المؤسسات لا تتوافر إطلاقاً في الغالب.** وتختلف مؤسسات التمويل الأصغر عن الأنواع الأخرى من المؤسسات المالية البديلة، حيث إن مؤسسات التمويل الأصغر تميل إلى أن تركز بصورة أكثر تحديداً على الفقراء والقريبين من خط الفقر، وليس على غير المتعاملين مع البنوك فحسب.[4] ولكن حتى بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، فإن البيانات المتعلقة بالنسب المئوية للعملاء الفقراء وغير الفقراء ليست واضحة. **ونظراً لتوجه العديد من مؤسسات التمويل الأصغر نحو الفقراء، فمن المحتمل أن عملاء مؤسسات التمويل الأصغر سيميلون إلى أن يكونوا أفقر في المتوسط من عملاء المؤسسات المالية البديلة الأخرى في ذات البلد.** وفي نفس الوقت، فإنه من الواضح أن **تلك المؤسسات المالية البديلة الأخرى لديها أيضاً أعداد ضخمة جداً من العملاء الفقراء.**

ولا يكون متوسط أحجام الحسابات في مؤسسات التمويل الأصغر أقل منه في المؤسسات المالية البديلة الأخرى في كل الأحوال.

فنظراً لعمرها وحجمها، تشكل مؤسسات التمويل الأصغر نسبة تدعو للإعجاب (حوالي 33 في المائة) من حسابات القروض المُحددة، ولكن نسبة مؤسسات التمويل الأصغر من مجموع الحسابات هي 18 في المائة.

وحينما ننظر إليها من المنظور التقليدي لمجموع أصول النظام المالي، فسنجد أن المؤسسات المالية البديلة ليست جهات فاعلة في معظم البلدان. ولكن الصورة تصبح أكثر اختلافاً عندما ننظر إلى عدد المواطنين بدلاً من حجم الأموال. **ويرجح أن المؤسسات المالية البديلة تمثل نسبة كبيرة – وأحياناً تمثل الأغلبية – من عملاء النظام المالي في معظم البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق. ولذلك فإنها تستحق قدراً من الاهتمام أكبر بكثير مما تتلقاه في بعض الأحيان من واضعي السياسات الحكومية والجهات المانحة الخارجية.**

وتشير الأبحاث الواردة في هذه الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة تشكل نسبة صغيرة نسبياً من إجمالي خدمات المدخرات والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية البديلة. **وفي حين أن الحكومات والجهات المانحة وغيرها من المهتمين بانتشار نشاط التمويل الأصغر يجب أن يواصلوا تشجيع نمو مؤسسات التمويل الأصغر العالية الأداء، فإن هذه الجهات المهتمة وأصحاب المصالح المباشرة يجب أيضاً أن يفكروا في الفرص والتحديات التي تمثلها المؤسسات المالية البديلة الأخرى.**

---

2 كما ستجري مناقشته فيما بعد، فإن العدد الكلي للعملاء النشطين يحتمل أن يكون أقل بقدر ملحوظ من العدد الكلي للحسابات. يستخدم تعبير "التحول إلى نظام السوق" لتعريف البلدان التي تكون في مرحلة التحول من الاشتراكية إلى مزيد من اقتصاد السوق المفتوح. وتوجد قائمة بالبلدان الواردة ضمن هذه الدراسة في الملحق رقم 1.

3 تستخدم هذه الدراسة تعبير "مؤسسات التمويل الأصغر" و "المؤسسات المالية البديلة" بالمعنى الضيق، للإشارة إلى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية غير البنكية والبنوك التجارية التي تتخصص في مجال التمويل الأصغر وكذلك في برامج منفصلة في بنوك الخدمات الكاملة. وتشير عبارة "التمويل الأصغر" عند استخدامها في هذا التعريف إلى الخدمات المالية المصممة لعملاء ذوي دخل منخفض باستخدام منهجيات التقديم الجديدة التي وضعت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

4 لم تبذل محاولة لإثبات أي تعريف كمي للمصطلحات "فقير" و "قريب من خط الفقر" و "لا يتعامل مع البنوك". وتستخدم هذه المصطلحات ببساطة لإدراك حقيقتين: 1) يشتمل عملاء مؤسسات التمويل الأصغر على بعض العملاء الذين هم فوق خطي الفقر الوطني أو الدولي؛ و 2) في عديد من البلدان، تخدم البنوك التجارية أقلية صغيرة عند الطرف الأعلى من توزيع الدخل، وتترك أعداداً ضخمة من العملاء المحتملين بدون خدمة ممن لا يمكن وصفهم بصورة معقولة بأنهم "فقراء" أو "قريبون من خط الفقر".

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن هدف مؤسسات التمويل الأصغر هو إيجاد عالم تكون فيه لأكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر إمكانية دائمة للحصول على مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الخدمات المالية العالية الجودة، والتي لا تشمل القروض فحسب، بل المدخرات والتأمين وتحويل الأموال. وإذا نظرنا إليها من هذا المنظور، فإن المؤسسات المالية البديلة لا ترقى إليه. فبالرغم من انتشارها الواسع، **فإن هذه المؤسسات المالية البديلة على الأرجح لا تخدم إلا أقلية من العملاء الذين لم يتعاملوا مع البنوك والتي أنشئت من أجلهم، كما يعاني كثير منها من قيود كبيرة**، تشمل خدمات مالية لا تروق للعملاء، وضعف تحصيل القروض، واستمرار الاعتماد على الدعومات الضخمة، والهيمنة السياسية، ونقص التركيز القوي على العملاء الفقراء.

وفي ذات الوقت، فإنه غالباً ما يكون لدى المؤسسات المالية البديلة (غير مؤسسات التمويل الأصغر) من الانتشار والبنية الأساسية ما قد يتيح فرصاً لتوسيع نطاق وجودة التمويل الأصغر. وأوضح هذه الفرص هي فرصة نقل الأساليب الفنية الناجحة للغاية في التمويل الأصغر والتي وضعتها مؤسسات التمويل الأصغر على مدى العقدين الماضيين من السنين - نقلها إلى المؤسسات المالية البديلة الأخرى.

وتورد هذه الدراسة نتائج استقصاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء - للانتشار العالمي للمؤسسات المالية البديلة، ثم تناقش بمزيد من التفصيل خصائص أنواع المؤسسات التي شملها الاستقصاء، وختاماً تقترح بعض الآثار الإستراتيجية لأولئك الذين يريدون أن يساعدوا في وضع أنظمة مالية تعمل لصالح الفقراء. ويناقش الملحق المنهجية، وتشمل بعض نواحي القصور الخطيرة للبيانات الواردة هنا.

البيانات

يحلل هذا القسم عدد حسابات القروض والتوفير التي أبلغت عنها حوالي 3000 من المؤسسات المالية البديلة [5]، مقسمة حسب المناطق:

- **منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ**
- **منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى**
- **منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**
- **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
- **منطقة جنوب آسيا**
- **منطقة أفريقيا جنوب الصحراء**

وحسب أنواع المؤسسات:

- **مؤسسات التمويل الأصغر** (وتشمل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية المرخصة غير البنكية [NBFIs] والبنوك التجارية المتخصصة في التمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة)
- **التعاونيات المالية/وصناديق الاستثمار** (وتشمل الاتحادات الائتمانية والمؤسسات البلدية للتوفير والقروض)
- **البنوك الريفية و/أو المحلية ذات رأس المال المنخفض**
- **البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة**
- **بنوك مكاتب التوفير البريدية** (سنناقش بنوك التوفير غير البريدية على حدة في نهاية هذا القسم)

سنشرح أنواع المؤسسات بمزيد من التفصيل في القسم التالي، الذي يناقش مقارنة مؤسسات التمويل الأصغر مع الأنواع الأخرى من المؤسسات المالية البديلة.

المنهجية والقيود [المحددات]

من الصعب الحصول على معلومات موثوقة عن أعداد المقترضين والمدخرين في المؤسسات المالية البديلة. حيث إن الكثير من المؤسسات المالية البديلة لا تقدم تقارير إلى أية جهة مركزية، ولهذا فقد جمع المؤلفون معلومات من مئات المصادر. وقد أخذنا الكثير من المعلومات من قواعد بيانات تحتفظ بها مؤسسات مثل البنك الدولي والمجلس الدولي لاتحادات الائتمان وقمة الائتمان الأصغر وغيرها من الشبكات. وقد جرى تحديث تلك المعلومات وتكميلها ببيانات قدَّمها مباشرة العديد من المؤسسات المنفردة، خصوصاً عندما علم المؤلفون أن هناك مؤسسات ضخمة لم تكن مدرجة ضمن قواعد البيانات الحالية.

وقد أوردنا البيانات طبقاً لآخر سنة متوافرة لدينا. وفي بعض الأحوال، كانت المعلومات قديمة حيث كانت ترجع إلى سنة 1997، ولكن معظم البيانات المذكورة من سنة 2000 أو ما بعدها.

وتخضع موثوقية واكتمال البيانات الواردة هنا لمجموعة متنوعة من القيود الواردة تفصيلاً في الملحق. وثمة أهمية بصورة خاصة لقيدين من هذه القيود :

- لم يكن وضع الخرائط شاملاً. ولا شك في أن العديد من المؤسسات لم تشملها الشبكة.

5 حينما تنشر هذه الدراسة على موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على الإنترنت (www.cgap.org)، ستقدم قائمة بالبلدان والمؤسسات هناك. وقد ذكرت بعض المؤسسات عدد العملاء أو عدد الأعضاء بدلاً من عدد الحسابات. كما لم تدخل خدمات تحويل الأموال والتأمين على العملاء ذوي الدخول المنخفضة ضمن البحث لأن المعلومات عن هذين الموضوعين قد ثبت أن من الصعب جداً الحصول عليها.

- وبصفة عامة، فقد جرى الإبلاغ عن عدد الحسابات، وليس عن عدد العملاء.[6] كما لم تتمكن كثير من المؤسسات من تقديم أعداد العملاء. ويعتبر التمييز بين الحسابات والعملاء أمراً مهماً، إذ يقل عدد العملاء النشطين عن عدد الحسابات لأن العملاء لهم حسابات متعددة في المؤسسة الواحدة أو في عدة مؤسسات، كما أن كثيراً من حسابات التوفير غير نشطة.

ونظراً لتلك القيود، وبالإضافة إلى الحقيقة الواردة فيما سبق عن أن البيانات تشمل كلاً من العملاء الفقراء وغير الفقراء بنسب غير معلومة، فمن الأهمية البالغة أن نؤكد أن هذا الاستقصاء لم يتعرف على عملاء التمويل الأصغر الذين يبلغ عددهم ما يزيد على 750 مليوناً (من الفقراء والقريبين من خط الفقر) الذين يتلقون خدمات القروض والتوفير من المؤسسات المالية البديلة. وينبع التركيز الزائد على هذه النقطة من خبرة مناقشات البيانات التي سبقت النشر: حيث يوجد اتجاه يكاد يكون من المستحيل مقاومته، إلى التبسيط الزائد، وبالتالي إلى المبالغة، في نتائج الاستقصاء.

وفي نفس الوقت، من الواضح أن المؤسسات المالية البديلة، وتشمل تلك التي لا يُنظر إليها في المعتاد باعتبارها جهات مُقدِّمة للتمويل الأصغر، تخدم أعداداً ضخمة من العملاء الفقراء والقريبين من خط الفقر، حتى بالرغم من أنه لا يوجد أساس لتقدير نسبة عملائها الذين ينطبق عليهم هذا الوصف.

وتشكل البنية الأساسية للمؤسسات المالية البديلة (غير مؤسسات التمويل الأصغر) ورسالتها فرصاً كبيرة لزيادة تحسين إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية.

وأخيراً فقد اقتصار تناول هذا الاستقصاء على أعداد وأحجام حسابات التوفير والقروض. بينما ترتكز الملاحظات الأخرى عن طبيعة وقيود الأنواع المختلفة من المؤسسات المالية البديلة - على الخبرة المتفرقة للمؤلفين وزملائهم، وليس على عملية البحث هذه.

عدد حسابات القروض والتوفير

يبين الشكلان 1 و 2 أعداد حسابات القروض والتوفير على التوالي، وذلك حسب نوع المؤسسات المالية البديلة والمنطقة الجغرافية. ويجمع الشكل رقم 3 كلاً من القروض والتوفير، ولكن ليس ذلك بالجمع البسيط. وبالنسبة للمؤسسات التي تبلِّغ عن كل من حسابات القروض والتوفير، فقد جرى إدراج أحدهما فقط، وهو الأكبر منهما، في البيانات المجمعة.[7] والغرض من هذا التعديل هو تجنب العد المزدوج للعملاء الذين لديهم كل من حساب توفير وقرض لدى مؤسسة واحدة، وبذلك تقربنا إلى حد ما من حقيقة عدد العملاء بدلاً من عدد الحسابات. ولكن ذلك لا يعوض عن العملاء.

6 أبلغت معظم المؤسسات المالية البديلة المتخصصة عن عدد العملاء، بينما أبلغت الاتحادات الائتمانية عن عدد الأعضاء.

7 وعلى وجه العموم، أبلغ ما يزيد على 70 في المائة من المؤسسات المالية البديلة عن كل من حسابات التوفير والقروض.

الشكل رقم ١: القروض النشطة* في المؤسسات المالية البديلة (بالآلاف)

المنطقة	مؤسسات التمويل الأصغر**	التعاونيات والاتحادات الائتمانية	البنوك الريفية	البنوك الزراعية والإئتمانية التابعة للدولة	بنوك المكاتب البريدية	الإجمالي	النسبة المئوية من المجموع
AFR	3,956	857	33	348	-	5,193	3%
EAP (شاملة الصين)	18,292	1,069	3,147	65,624	-	88,133	58%
الصين فقط	*153*	*18*	*0*	*46,570*	*-*	*46,741*	*31%*
ECA	430	90	-	28	-	548	0%
LAC	4,464	655	162	51	-	5,332	4%
MENA	909	11	-	5,912	-	6,832	4%
SA (وتشمل الهند)	22,366	355	1,467	22,030	-	46,217	30%
الهند فقط	*3,961*	*51*	*-*	*19,748*	*-*	*23,760*	*16%*
المجموع	50,415	3,037	4,809	93,994	-	152,255	100%
%	33%	2%	3%	62%	-	100%	

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

* يتضمن في المعتاد مبالغ القروض التي تم دفعها، ولكن لم يتم تسديدها أو شطبها.
** يشمل المنظمات غير الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية المتخصصة في التمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة.

الشكل رقم ٢: حسابات التوفير في المؤسسات المالية البديلة (بالآلاف)

المنطقة	مؤسسات التمويل الأصغر**	التعاونيات والاتحادات الائتمانية	البنوك الريفية	البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة	بنوك المكاتب البريدية	الإجمالي	النسبة المئوية من المجموع
AFR	3,958	5,648	1,113	343	12,854	23,915	4%
EAP (شاملة الصين)	78,708	12,130	6,019	15,772	141,005	253,634	44%
الصين فقط	*15*	*200*	-	-	*110,000*	*110,215*	*19%*
ECA	163	5,691	-	-	11,503	17,357	3%
LAC	1,298	8,466	48	50	179	10,041	2%
MENA	713	-	-	29	16,525	46,230	8%
SA (وتشمل الهند)	18,728	1,620	11,495	53,773	136,383	221,999	9%
الهند فقط	*3,927*	*389*	-	*50,021*	*124,010*	*178,347*	*31%*
المجموع	103,568	33,553	18,675	98,930	318,450	573,176	100%
%	18%	6%	3%	17%	56%	100%	

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

** يشمل المنظمات غير الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية المتخصصة في التمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة.

الشكل رقم ٣: حسابات القروض والتوفير المجمعة في المؤسسات المالية البديلة † (بالآلاف)

المنطقة	مؤسسات التمويل الأصغر**	التعاونيات والاتحادات الائتمانية	البنوك الريفية	البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة	بنوك المكاتب البريدية	الإجمالي	النسبة المئوية من المجموع
AFR	6,246	5,940	1,117	634	12,854	26,790	4%
EAP (شاملة الصين)	81,430	12,145	6,054	78,772	141,005	319,406	48%
الصين فقط	*154*	*200*	-	*46,570*	*110,000*	*156,924*	*24%*
ECA	495	5,692	-	28	11,503	17,718	3%
LAC	5,156	8,620	162	81	179	14,198	2%
MENA	1,422	11	-	30,712	16,525	48,670	7%
SA (شاملة الهند)	25,825	2,434	11,623	61,980	136,383	238,245	36%
الهند فقط	*5,589*	*392*	-	*57,821*	*124,010*	*187,812*	*28%*
المجموع	120,573	34,843	18,955	172,207	318,450	665,028	100%
%	18%	5%	3%	26%	48%	100%	

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

† بالنسبة للمؤسسات التي تبلّغ عن عدد حسابات القروض والتوفير، جرى إدراج الأكبر من هذين الرقمين فقط في هذا الجدول

** يشمل المنظمات غير الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية المتخصصة في التمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة.

ولكن ذلك لا يعوض عن العملاء الذين لديهم حسابات في أكثر من مؤسسة، والعملاء الذين لديهم حسابات توفير متعددة لدى مؤسسة واحدة، أو حسابات التوفير غير النشطة.

وأكثر عدد منفرد مثير للدهشة موضح في الشكل رقم 3: حيث يوجد ما يزيد على 660 مليون حساب توفير وقروض مجمع في المؤسسات التي تقوم بالإبلاغ عن أرقام الحسابات المفتوحة لديها. ولا تشمل هذه الأرقام بنوك الادخار (غير البريدية)، التي تتيح بيانات عن حجم الأصول التي لديها، ولكن لم يتوافر لديها تقارير عن عدد الحسابات.

وكما سنناقش فيما يلي من هذا القسم، توجد ببنوك التوفير هذه أعداد ضخمة من حسابات صغيرة جداً. ولهذا فإن العدد الفعلي المجمع لحسابات المؤسسات المالية البديلة أكبر بكثير من 660 مليوناً.

المدخرات مقارنة بالقروض

وتفوق حسابات التوفير في المؤسسات المالية البديلة حسابات القروض بحوالي أربعة إلى واحد، على أساس مجمع.

وهذا نمط موجود في جميع أنحاء العالم ولا يختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى.

وفي العقدين الأولين من السنين، ركزت "حركة" التمويل الأصغر على القروض بدلا من التوفير، لثلاثة أسباب رئيسية:

- كان هدف الحركة هو أن تساعد الفقراء، الذين كان ينظر إليهم على اعتبار أنه ليست لديهم أموال ليوفروها.
- وفي معظم البلدان، بدأت الحركة بأساليب جديدة للقروض، لا بأساليب جديدة للتوفير.
- لقد كانت معظم المؤسسات ذات العلاقة عبارة عن منظمات غير حكومية، غير مرخص لها قانوناً بتجميع المدخرات.

ولكن، كان هناك إدراك متزايد في السنوات القليلة الماضية بأن معظم الأسر الفقيرة تدخر بالفعل، وأن هذه المدخرات تكون في المعتاد في صورة غير مالية (مثل تخزين سلع). وليس ذلك بسبب أن الفقراء يفضلون المدخرات غير المالية، ولكن لأنهم يفتقرون غالباً إلى إمكانية الوصول إلى مرافق التوفير الرسمية.

وتشير الشواهد المتفرقة إلى أن رجحان كفة المدخرات عن القروض في جميع أنحاء العالم في المؤسسات المالية البديلة، ويبدو أنه ينطبق أيضاً على مؤسسات منفردة عديدة تركز بصورة أدق على العملاء الأكثر فقراً. وعندما تتيح تلك المؤسسات كلاً من خدمات قروض جيدة وخدمات توفير طوعي جيدة، فسيكون هناك في المعتاد المزيد من الطلب على التوفير أكثر مما هو على القروض، ومن أهم أسباب ذلك أنه حينما تحتاج أسرة فقيرة إلى مبلغ كبير نسبياً من المال لغرض ما، فإن التوفير يعد وسيلة أقل خطراً للحصول عليه عن الحصول على قرض مع التزام ثابت للسداد.

التوزيع الجغرافي

تهيمن آسيا على أغلب معدلات حسابات المؤسسات المالية البديلة في العالم، إذ توجد بها حوالي خمسة أسداس مجموع حسابات كل من التوفير والقروض.

كما أن معدلات آسيا هذه تهيمن عليها كل من الصين والهند، حيث يوجد تعهد حكومي قوي، وإن لم يكن كفؤاً دائماً، بتوسيع نطاق الخدمات المالية. ويوجد بهذين البلدين وحدهما 65 في المائة من حسابات المؤسسات المالية البديلة في آسيا وأكثر من نصف مجموع تلك الحسابات في العالم.

وبالمقارنة مع عدد سكان كل منطقة، فإن عدد حسابات المؤسسات المالية البديلة مرتفع في آسيا ومنخفض في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا /وسط آسيا.

الشكل رقم ٤: مجموع الحسابات حسب المنطقة

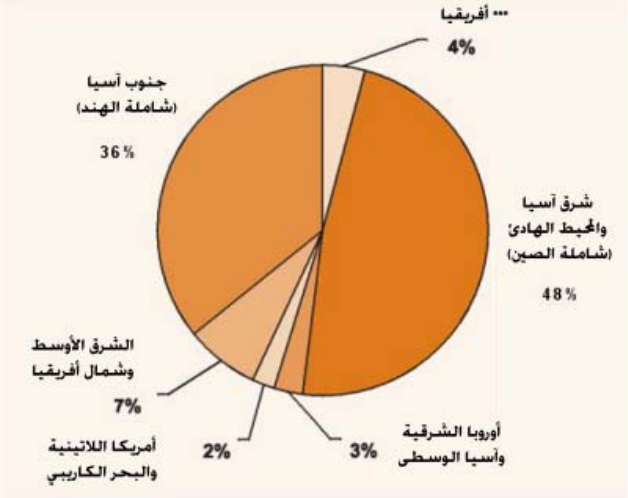

التوزيع حسب نوع المؤسسة

تركز معظم مناقشات التمويل الأصغر - وقواعد البيانات التي تعطي تقارير عن أداء التمويل الأصغر - على المنظمات غير الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية والبنوك التجارية المتخصصة في التمويل الأصغر، بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة. وتمثل "مؤسسات التمويل الأصغر" هذه كمجموعة واحدة، حوالي 18 في المائة من إجمالي الحسابات المجمعة التي تم تحديدها في هذه الدراسة. (ففي داخل مجموعة مؤسسات التمويل الأصغر، يوجد لدى المنظمات غير الحكومية حوالي 6 في المائة من مجموع الحسابات). ويوجد لدى التعاونيات المالية 6 في المائة أخرى. **وتسود في هذا الميدان المؤسسات المالية البديلة التي تملكها الحكومات، وتشمل بنوك التوفير البريدية**، إذ تضم حوالي ثلاثة أرباع الحسابات المجمعة.

وقد لا يكون مثيراً للدهشة أن تمثل **مؤسسات التمويل الأصغر** جزءاً صغيراً فقط من مجموع الحسابات، حيث إن معظمها حسابات توفير في حين أن كثيراً من **مؤسسات التمويل الأصغر** هي مؤسسات للقروض فقط.

وحينما ننظر إلى خدمات القروض فقط، فإن **مؤسسات التمويل الأصغر تشكل حوالي 33 في المائة من القروض** (25 في المائة من القروض من منظمات غير حكومية). وترتفع حصة مؤسسات التمويل الأصغر إلى 57 في المائة إذا استبعدنا الصين والهند. وهذا إنجاز يدعو للإعجاب، نظراً لأن مؤسسات التمويل الأصغر كمجموعة واحدة أحدث عمراً وأصغر حجماً من المؤسسات المالية البديلة الأخرى.

الشكل رقم ٥: نصيب الفرد من حسابات المؤسسات المالية البديلة حسب المنطقة			
المنطقة	عدد السكان	مجموع الحسابات	عدد الحسابات لكل مائة
AFR	666	27,000,000	4
EAP (شاملة الصين)	1,866	319,000,000	17
الصين فقط	*1,280,975,000*	*157,000,000*	*12*
ECA	385,369,332	18,000,000	5
LAC	515,988,980	14,000,000	3
MENA	377,797,840	49,000,000	13
SA (شاملة الهند)	1,372,806,710	238,000,000	17
الهند فقط	*1,048,279,000*	*188,000,000*	*18*
المجموع	5,183,731,692	665,000,000	13

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

الشكل رقم ٦: مجموع الحسابات حسب نوع المؤسسة

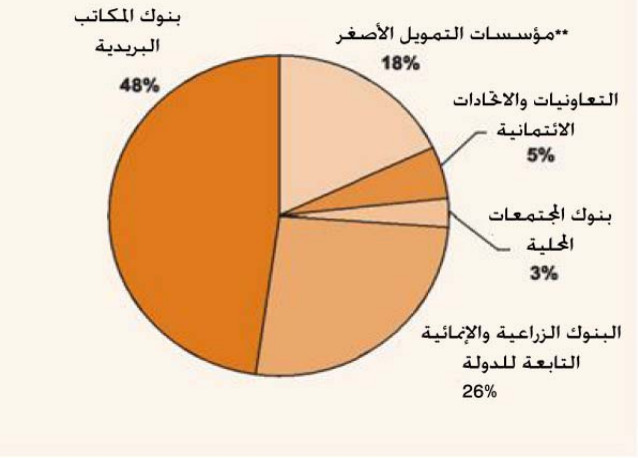

الشكل رقم ٧: مجموع القروض حسب نوع المؤسسة

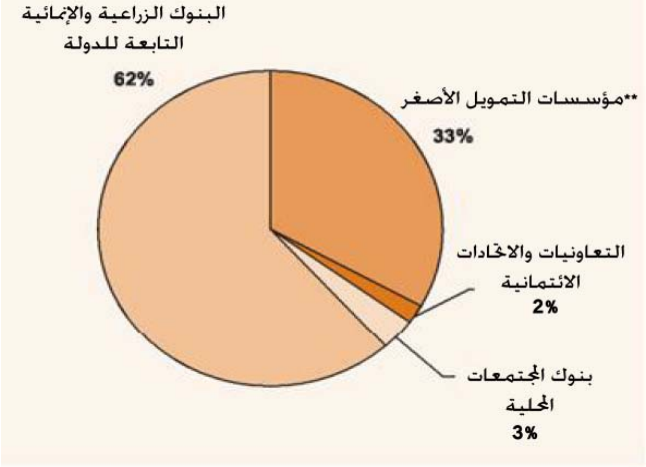

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن هناك قدراً كبيراً من الائتمانات تقدمها مؤسسات غير مؤسسات التمويل الأصغر للعملاء الفقراء والقريبين من خط الفقر. (سنناقش فيما بعد مستويات الفقر لعملاء المؤسسات المالية البديلة).

حجم الحسابات ومستويات الفقر لدى العملاء

يُنظر إلى التمويل الأصغر باعتباره خدمات مالية للعملاء الفقراء أو القريبين من خط الفقر. أما بالنسبة لمعظم المؤسسات المالية البديلة التي جرى استعراضها، فلا توجد طريقة فعالة لتقدير نسبة عملائها الذين ينطبق عليهم هذا الوصف. وفي الوقت نفسه، **من المرجح بدرجة كبيرة أن العملاء الفقراء أو القريبين من خط الفقر يمثلون نسبة كبيرة من عملاء المؤسسات المالية البديلة – حتى المؤسسات المالية البديلة غير مؤسسات التمويل الأصغر**. ويدعم هذا الافتراضَ كلٌّ من الخبرة المتفرقة عن عملاء المؤسسات المالية البديلة ومواقع الفروع في عدد من البلدان، وكذلك بيانات متوسط حجم الحسابات التي توصلت إليه هذه الدراسة.

وهناك ارتباط معنوي، مع أنه تقريبي، بين حجم الحساب ومستوى أصول العميل ودخله. وقد جرى حساب متوسط حجم الحساب للمجموعة الفرعية من المؤسسات (حوالي 80 في المائة) التي قدمت كلاً من مجموع رصيد القروض والتوفير وعدد حسابات القروض أو الادخار. وقد وُجد أن متوسط أرصدة الادخار الموضح في الشكل رقم 8 منخفض جداً في بعض المؤسسات.

كما أن أرصدة القروض الموضحة في الشكل رقم 9 أقل في المعتاد لدى مؤسسات التمويل الأصغر عنها لدى المؤسسات المالية البديلة. ولكن ذلك لا يكون في جميع الأحوال: ففي أفريقيا وأوروبا الشرقية، توجد لدى الاتحادات الائتمانية أرصدة قروض أقل مما لدى مؤسسات التمويل الأصغر.[8]

بنوك الادخار

يمكن اعتبار بنوك الادخار غير البريدية بصفة عامة من المؤسسات المالية البديلة بموجب التعريف المستخدم في هذه الدراسة. فقد أنشئ معظمها بهدف الوصول إلى العملاء الذين لم تكن البنوك التجارية تخدمهم. وهي في المعتاد ليست مؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى أرباح.

وعلى الرغم من أن بنوك الادخار هذه تخدم أعداداً مهمة من العملاء من ذوي الدخل المنخفض، فإنها لم تُدرج بعد ضمن البيانات المبلَّغ عنها حتى الآن:

8 لا تشكل المؤسسات الواردة ضمن الرسومات الموضحة بالشكلين رقم 8 و 9 عينة عشوائية من المؤسسات في مجموعة البيانات: فقد كان معيار الاختيار الوحيد هو توافر معلومات عن متوسط حجم الحسابات.

كما أن متوسط رصيد حسابات الادخار النشطة يمكن أن يكون أعلى إلى حد ما من الرقم الموضح في الشكل رقم 8 لأن مجموعة البيانات تحتوي على عدد غير محدد من حسابات الادخار غير النشطة التي يُفترض أن متوسط أرصدتها أقل بكثير من متوسط الحسابات النشطة.

تضمن أرصدة القروض المستحقة مبالغ تم صرفها، ولكن لم يتم تسديدها أو شطبها بعد. وتبلغ الأرصدة المستحقة على القروض أكثر قليلاً من نصف المبلغ المصروف أصلاً.

الشكل رقم ٨ : متوسط أرصدة حسابات الادخار لدى المؤسسات المالية البديلة كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

المنطقة	مؤسسات التمويل الأصغر**	التعاونيات والاتحادات الائتمانية	بنوك المجتمعات المحلية	البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة	بنوك المكاتب البريدية
AFR	29%	27%	11%	-	8%
EAP (شاملة الصين)	9%	64%	6%	-	42%
الصين فقط		-	-	-	*41%*
ECA	25%	7%	-	-	318%
LAC	15%	16%	2%	-	-
MENA	-	-	-	-	13%
SA (شاملة الهند)	10%	2%	4%	37%	18%
الهند فقط	*2%*	*0%*	*0%*	*37%*	*18%*

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

** يشمل المنظمات غير الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية المتخصصة في التمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة.

الشكل رقم ٩ : متوسط أرصدة القروض لدى المؤسسات المالية البديلة كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

المنطقة	مؤسسات التمويل الأصغر**	التعاونيات والاتحادات الائتمانية	بنوك المجتمعات المحلية	البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة
AFR	137%	55%	34%	143%
EAP (شاملة الصين)	14%	74%	58%	23%
الصين فقط	*8%*	*13%*	-	*22%*
ECA	68%	15%	-	-
LAC	43%	57%	39%	69%
MENA	131%	-	-	1%
SA (شاملة الهند)	17%	12%	18%	66%
الهند فقط	*13%*	*9%*	-	*66%*

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

** يشمل المنظمات غير الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية المتخصصة في التمويل الأصغر بالإضافة إلى برامج التمويل الأصغر في البنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة.

الشكل رقم ١٠ – مجموع أصول بنوك الادخار بالمقارنة مع مجموع أصول البنوك حسب المنطقة (بملايين الدولارات الأمريكية)			
المنطقة	مجموع أصول بنوك الادخار	مجموع أصول البنوك	النسبة المئوية لإجمالي أصول البنوك
شرق آسيا والمحيط الهادئ	$649,338	$2,217,064	29.3%
SA	$65,039	$302,184	21.5%
LAC	$47,689	$985,179	4.8%
AFR	$821	$152,055	0.5%
ECA	$100,275	$367,099	27.3%
MENA	$15,279	$484,673	3.2%
المجموع	$878,441	$4,508,255	19.5%

المفتاح: **AFR** أفريقيا (جنوب الصحراء) **EAP** شرق آسيا والمحيط الهادئ **ECA** أوروبا وآسيا الوسطى
LAC أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **SA** جنوب آسيا

§ المصدر: المعهد الدولي لبنوك الادخار، بيانات من سنة 2003-2000، حسب البلد.

لأن المعلومات عن عدد الحسابات في تلك المؤسسات لم تتوافر إلا نادراً. ويوضح الشكل رقم 10 حجم أصول بنوك الادخار في البلدان المدرجة ضمن هذه الدراسة. والتي ترتكز على معلومات من المعهد الدولي لبنوك الادخار. وقد حذف من هذا الشكل عدد ضئيل من أعضاء المعهد الدولي لبنوك الادخار وهم الذين أدرجت بياناتهم ضمن أحد الأنواع المؤسسية الأخرى.

وإذا لم تُدرج بنوك الادخار غير البريدية ضمن الأرقام الإجمالية، فإن أصول المؤسسات المالية البديلة ستكون ضئيلة بصفة عامة بالمقارنة مع مجموع أصول الجهاز المصرفي. وبالنسبة للبلدان التي جرى الاستقصاء عليها، فإنها لا تشكل إلا ما متوسطه حوالي 2.5 في المائة من أصول الجهاز المصرفي. ومع ذلك، يوضح الشكل رقم 10 أن بنوك الادخار تعتبر من الجهات المالية العاملة ذات الشأن في معظم المناطق: ففي البلدان التي جرى استقصاؤها، تمثل بنوك الادخار ما يقرب من خُمس أصول البنوك.

وبرغم عدم توافر بيانات عن عدد الحسابات في بنوك التوفير غير البريدية، فمن المرجح أن يبلغ ذلك عدداً كبيراً جداً من العملاء لدى "المؤسسات الشبيهة بالمؤسسات المالية البديلة" - أي العملاء الذين لا تغطيهم البنوك التجارية في المعتاد. والطريقة الوحيدة للوصول إلى "مستوى تقديري" لمرتبة هذا العدد هي الانخراط في افتراضات نظرية بدون قدر كبير من المساندة التجريبية. ويشعر المؤلفون بأن الافتراضات الموضحة فيما يلي متحفظة؛ والقراء مدعوون لاستبدالها بأية افتراضات تبدو سائغة لهم بصورة أكثر. ولا يدعي المؤلفون أنهم قد توصلوا إلى تقدير موثوق.

أولاً، يمكن أن نفترض أن ما يصل إلى 90 في المائة من أصول بنوك الادخار يناظر رأس مال أسهم هذه البنوك وحسابات الإيداع الضخمة التي تميز البنوك التجارية أكثر مما تميز المؤسسات المالية البديلة. وتبلغ العشرة في المائة الباقية من الأصول، والتي تناظر الحسابات الأصغر حجماً، حوالي 90 بليون دولار أمريكي. ولذلك يمكن أن نفترض أن متوسط حجم الحساب الواحد يبلغ 600 دولار أمريكي، وهو ما يقرب من قمة توزيع متوسط أحجام الحسابات الموجودة ضمن الدراسة. وبناء على هذه الافتراضات النظرية - والتي من المرجح أن تكون متحفظة - فإن بنوك الادخار غير البريدية يمكن أن تضيف 150 مليون حساب أخرى، مما يجعل العدد الإجمالي لحسابات المؤسسات المالية البديلة يزيد على 750 مليون حساب أخرى.

التحويلات

نظراً إلى محدودية توافر البيانات، لم تتضمن الدراسة التحويلات الدولية وتحويل الأموال داخل كل بلد. حيث إن تلك الخدمات ضخمة جداً من حيث الحجم ومهمة جداً بالنسبة للعملاء الفقراء. إذ تعيش أسر فقيرة عديدة على تحويلات من أفراد الأسرة الذين يعملون في بلدان أخرى. وفي سنة 2002، قُدرت التحويلات إلى البلدان النامية بمبلغ 80 بليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل ضعف مبلغ المعونات التي تقدمها البلدان الغنية.[9]

9 البنك الدولي، تقرير تمويل التنمية العالمية 2003 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2003)، صفحة 198.

ومن المحتمل أن تكون التحويلات الفعلية الواردة أعلى بكثير لأن الرقم السابق لا يشمل الأموال المحولة عن طريق حاملي الأموال والآليات الأخرى غير الرسمية. كما أن خدمات التحويلات داخل البلد نفسه مهمة أيضاً، خصوصاً بالنسبة للأسر الريفية التي يعولها أحد أفرادها الذين يعملون في المدن.

الخصائص المؤسسية: مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المالية البديلة الأخرى

تقسيم المؤسسات المالية البديلة إلى مجموعات

إن مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة هي الأحدث في سلسلةٍ عمرُها قرون من المؤسسات المالية البديلة التي أقامها أهل الخير وأصحاب المشروعات الاشتراكيون والحكومات والمجتمعات المحلية لخدمة الأسر التي ليست لديها إمكانية للوصول إلى خدمات ملائمة من البنوك التجارية وشركات التمويل. ولا تعد الفئات الواردة في هذه الدراسة جامعة وشاملة كما أنها كذلك ليست خالية من التداخل والغموض، ولكنها أثبتت أنها مفيدة في تنظيم البحث الوارد هنا.

- **مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة:** تأسست مؤسسات التمويل الأصغر هذه كمنظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسمياً. وقد نشأت معظم هذه المؤسسات من "ثورة التمويل الأصغر" التي بدأت تكتسب قوة دفع في الثمانينيات من القرن العشرين. وهي عادة ما ترتكز على القروض، وتستخدم أساليب فنية ناجحة بصورة مبهرة لمنح قروض صغيرة بلا ضمانات، ومن ثم تحصيلها. وغالباً ما تقتصر الإيداعات على ضمانات مالية إلزامية للقروض. وقد أصبحت بعض مؤسسات التمويل الأصغر مرخصة وتشرف عليها السلطات المالية الحكومية، لكي تقدم خدمات إيداعات طوعية لعملائها المستهدفين ولتمويلهم سواء من الإيداعات التي يتم الحصول عليها من الجمهور العام أو من التمويل التجاري.

- **مؤسسات التمويل الأصغر التابعة للبنوك التجارية:** لا تساهم البنوك التجارية في مجموعها في الأهداف الاجتماعية التي تميز معظم المؤسسات المالية البديلة. ومع ذلك، فإن عدداً من المؤسسات المالية البديلة تتخذ صورة بنوك تجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأ عدد من البنوك التجارية برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغرى بالإضافة إلى عملياتهم التقليدية. وقد أدرجنا هذه المؤسسات والبرامج هنا لأنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية في المعتاد. ويشمل الدافع وراء تلك البرامج في العادة، وليس دائماً، عنصراً اجتماعياً ملحوظاً.

- **التعاونيات المالية (وتشمل الاتحادات الائتمانية):** تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضاؤها. ولأن العضوية فيها تتركز في المعتاد على نوع من "الرابطة المشتركة" (أي العمل في إحدى الشركات أو الإقامة في إحدى القرى)، فإن التعاونيات المالية تنحو إلى أن تكون صغيرة نسبياً. وتنحو التعاونيات الجيدة من بينها خاصةً إلى أن تركز بصورة أكبر على المدخرات بدلاً من القروض. ويرتكز نظام إدارتها العامة في المعتاد على مبدأ صوت واحد لكل شخص. كما أدرجت ضمن هذه الفئة بعض منظمات الادخار والقروض التي تملكها البلديات (مثل كاهاس ميونيسيباليس في بيرو).

- **البنوك الريفية و/أو المحلية ذات رأس المال المنخفض:** تتيح بلدان عديدة رخصة خاصة لهيئات الوساطة المالية الصغيرة غير التعاونية والمملوكة محلياً (مثل بنوك الفلبين الريفية والبنوك الريفية الإندونيسية وبنوك المجتمعات المحلية النيجيرية والبنوك الريفية الغانية وتعاونيات القروض الريفية الصينية). فبعض هذه المؤسسات ملك لأفراد، وبعضها ملك لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية. وهي تُرخص في المعتاد برأس مال مدفوع يبلغ بضع عشرات من آلاف الدولارات. ومع أن بعضها قد تنمو إلى حد كبير، فإن تلك البنوك تظل صغيرة النطاق بالمقارنة مع هيئات الوساطة المالية الأخرى الخاضعة للوائح التنظيمية في أي بلد بعينه. وباستثناء هيكل إدارتها العامة، الذي يترتكز في المعتاد في يد ملاك قليلين، فقد تبدو - إلى حد ما - مثل الاتحادات الائتمانية من حيث حجم الخدمات ومداها.

- **البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة:** لكي تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية، أنشأت عدة حكومات بنوكاً مملوكة للدولة لتعزيز الزراعة أو غيرها من أولويات التنمية المتصورة. وهذه البنوك ضخمة في الغالب. ويركز العديد منها على القروض بدلاً من المدخرات، مما يجعلها معرضة بشكل خاص للتدخّلات السياسية. وغالباً ما كانت الحكومات راغبة في دعم الخسائر المستمرة في تلك المؤسسات، وهي سياسة تنحو إلى إضعاف الانضباط الإداري. وقد كان الحصول على معلومات عن تلك المؤسسات صعباً بصورة خاصة، ولهذا فإن عدداً لا يُستهان به لم يتم تمثيله في قاعدة بيانات هذا التحليل.

- بنوك التوفير البريدية: يتطلب توصيل البريد وجود شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية، ونظاماً يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات فيما بين المكاتب. وفي بعض مكاتب البريد، لا يستغرق تداول البريد كل وقت الموظفين. حيث تستفيد بلدان عديدة من البنية الأساسية البريدية لديها لتقديم خدمات مالية. ولا تقدم بنوك المكاتب البريدية قروضاً في المعتاد: إذ تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات/التحويلات. وتنحو الحسابات وأحجام المعاملات عادة إلى أن تكون صغيرة.

- بنوك التوفير غير البريدية: تشمل هذه الفئة كلاً من المؤسسات الخاصة والعامة. وهذه الأخيرة غالباً ما تكون ضخمة جداً . وكما يشير اسمها، فإنها تركز على المدخرات تركيزاً كبيراً. وبعضها لديه حافظة للقروض، ولكن معظم أموال القروض فيها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلاً من قروض صغيرة للأفراد (تجزئة). ولما كان من الصعب الحصول على البيانات الشاملة عن عدد الحسابات في بنوك الادخار، فقد ناقشنا تلك الفئة بصورة مستقلة عن بقية المؤسسات المالية البديلة.

ما هي الخصائص المشتركة بين المؤسسات المالية البديلة؟

تأسست جميع أنواع تلك المؤسسات (وتشمل المؤسسات المالية البديلة) في الأساس لهدف صريح هو الوصول إلى العملاء الذين لم تكن البنوك التجارية وشركات التمويل تخدمهم بصورة كافية. وللغالبية العظمى من تلك المؤسسات المالية البديلة "أي أنه هدف مزدوج". فبالإضافة إلى هدفها المالي، فإن لها أيضاً نوعاً من الهدف الاجتماعي أو خدمة الجمهور. وكنتيجة لذلك فإنها ليست مؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح. وإذا تحدثنا عن المتوسطات العامة، فإن عملاءها ينحون إلى أن يكون لهم دخل وأصول أقل من العملاء الذين لهم إمكانية الوصول إلى البنوك التجارية. وينحو متوسط أحجام الحسابات والمعاملات إلى أن يكون أصغر في المؤسسات المالية البديلة منه في البنوك التجارية. ومن المحتمل أن تصل جميع أنواع المؤسسات المالية البديلة إلى أعداد كبيرة من العملاء الفقراء، ولكنه نادراً ما يمكن تحديد نسبة هؤلاء العملاء من البيانات المتاحة.

وحينما يُرخص للمؤسسات المالية البديلة في قبول إيداعات، فإن الوحدة التي تراقبها في المعتاد ليست هي نفسها التي تراقب البنوك التجارية. ولكن تجري مراقبتها في المعتاد بواسطة وحدة غير بنكية منفصلة في الجهة الحكومية التي تراقب البنوك، أو من قبل وكالة منفصلة تماماً. وغالباً ما تعتقد الجهات التنظيمية والإشرافية أن المؤسسات المالية البديلة توجد خارج التيار الرئيسي المالي للبلد المعني. كما أنه غالباً ما يكون الإشراف الفعلي على المؤسسات المالية البديلة أقل شدة من الإشراف على البنوك التجارية، كما أنه أدنى منه من حيث النوعية.

كيف تختلف مؤسسات التمويل الأصغر عن المؤسسات المالية البديلة الأخرى؟

الفرق الرئيسي بينهما هو أن مهمة مؤسسات التمويل الأصغر تتضمن في المعتاد تركيزاً قوياً على الفقراء، أو كل من الفقراء والقريبين من خط الفقر معاً، وليس فقط على العملاء ذوي الدخل الأقل أو الذين لا تغطيهم البنوك. وفي حين أن معظم مؤسسات التمويل الأصغر لا تقدم بيانات عن مستوى الفقر لدى عملائها، فمن المرجح أن هؤلاء العملاء في مجموعهم أفقر من المتوسط، ومن المحتمل أن يكونوا أفقر بصورة ملحوظة من عملاء المؤسسات المالية البديلة الأخرى (مع أنه قد توجد استثناءات في بعض المناطق).

وتحتفظ قمة الائتمان الأصغر بأضخم قاعدة بيانات لمؤسسات التمويل الأصغر. كما أن بياناتها المتعلقة بانتشار تلك المؤسسات مستمدة أساساً من تقاريرها الخاصة، بيد أن درجة التأكيد المستقل لها غير واضحة إلى حد ما. وطبقاً لتلك القمة، فإنه بحلول نهاية سنة 2002، كان ما يربو على 60 في المائة من المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر "فقراء للغاية" حينما بدءوا استلام قروض من مؤسسات التمويل الأصغر. وتشمل عبارة "فقراء للغاية" الأشخاص في النصف الأدنى من فئة الذين يعيشون تحت خط الفقر لبلدهم، أو بدخل فردي يقل عن دولار أمريكي واحد في اليوم.[10]

10 سام دالي - هاريس، تقرير حالة قمة حملة الائتمان الأصغر 2003. (سيتي: ناشر، 2003) ، ص. 3 و16-17.
http://www.microcreditsummit.org/pubs/reports/socr/2003/SOCR03-E [txt].pdf.

وبخلاف بعض المؤسسات المالية البديلة الأخرى، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر بدأت بتركيز مكثف على القروض. وليس ذلك بمستغرب؛ لأن تزايد وانتشار مؤسسات التمويل الأصغر كان مدفوعاً بتطوير تكنولوجيات جديدة ثبت أنها ناجحة بصورة مدهشة في منح وتحصيل قروض صغيرة جداً لمقترضين لم يمكنهم تقديم أية ضمانات تقليدية.[11] وكانت وجه نظرهم الأساسية هي أن تسهيلات القروض الجيدة ستكون مفيدة جداً للعملاء الفقراء لدرجة أن هؤلاء العملاء سيسددون قروضهم بأمانة، حتى مع عدم تقديم ضمانات، لكي يحافظوا على إمكانية حصولهم على تسهيلات القروض (طالما أن مؤسسات التمويل الأصغر كانت منضبطة في اشتراط تسديد القروض السابقة بصورة منتظمة لمنح قروض جديدة).

وقد أدهشت مؤسسات التمويل الأصغر العالم، ليس فقط بإظهار أن الفقراء سيسددون القروض الصغيرة للغاية، بل أيضاً بإثبات أن ذلك الإقراض حينما يتم بشكل صحيح، يمكن أن يتحول إلى عمل تجاري مربح يغطي كل تكاليفه ويحقق انتشاراً واسعاً دون الحاجة إلى مواصلة ضخ دعم لا يمكن الاعتماد عليه، سواء كان من الحكومة أو الجهات المانحة. وفي حين أن معظم مؤسسات التمويل الأصغر ليست مستدامة مالياً، فإن البعض منها الذي هو كذلك ينحو إلى أن يصبح أضخم كثيراً مما هو عليه، وهو ما يؤدي إلى زيادة مؤسسات التمويل الأصغر التي تحقق أرباحاً والتي تمثل الآن نسبة كبيرة ومتنامية من مجموع عملاء مؤسسات التمويل الأصغر في أنحاء العالم.

ونظراً لتركيزها الأولي على الإقراض، وكذلك بسبب القيود القانونية، فإن مؤسسات التمويل الأصغر في مجموعها حتى الآن تعد أفضل كثيراً في تقديم القروض عنها في تقديم خدمات إيداعات طوعية جيدة. ومع ذلك، فإن "صناعة" مؤسسات التمويل الأصغر تدرك إدراكاً متزايداً احتياجات العملاء للخدمات بخلاف القروض، وتشمل تسهيلات الادخار والتأمين وتحويل الأموال. كما يوجد لدى بعض المؤسسات المالية البديلة الأخرى قدر أكبر من الخبرة والانتشار في تلك المناطق مما لدى مؤسسات التمويل الأصغر. وهو ما يشير إلى وجود فرصة أمام مؤسسات التمويل الأصغر التي قد تكون قادرة على الاستفادة من المؤسسات المالية البديلة الأخرى كموارد للمعرفة بأنشطة الأعمال أو الشركاء المكنين.

وبخلاف بعض المؤسسات المالية البديلة الأخرى التي تقدم قروضاً، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر نظرت إلى مهمتها في الأساس على أنها إقراض الأعمال التجارية الصغيرة (جدا): وقد أرادت بذلك أن تمول مشروعات صغرى يمكن أن تنتشل عملاءها من براثن الفقر، أو على الأقل تقيهم من التعرض لبعض الخطر المرتبط بالفقر. وفي الآونة الأخيرة، تفهمت المؤسسات أنه حتى حينما تمنح القروض بشكل واضح لأغراض الأعمال التجارية، فإن عديداً من العملاء - بل معظمهم في بعض الأحيان - يستخدمون السيولة التي وفرتها لهم تلك القروض فعلاً لأغراض غير الأعمال التجارية في الاقتصاد المنزلي. ومن المحتمل أن يكون ذلك من خلال الافتراض السائغ بأن المقترضين هم في المعتاد أفضل من المؤسسة المقرضة في تحديد ما هي استخدامات الأموال التي تزيد رفاهية أسرهم بشكل أكثر من غيرها.

المؤسسات المالية البديلة وأهداف التمويل الأصغر

في رأي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أن هدف التمويل الأصغر هو عالم تكون فيه لأكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر إمكانية دائمة للحصول على مجموعة متنوعة وملائمة من الخدمات المالية العالية الجودة. وتشمل هذه الرؤية أربعة أبعاد:

- **اتساع نطاق الانتشار:** تقديم إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس
- **عمق الانتشار:** الوصول إلى أقل مستوى ممكن من الدخول بالقدر المستطاع عمليا
- **جودة الخدمة:** إتاحة مجموعة متنوعة من المنتجات المالية (الادخار والقروض والتحويلات والتأمين) التي تلائم جيداً الاحتياجات الفعلية للعملاء.
- **الاستدامة المالية:** تسعير الخدمات المالية بحيث تغطي تكاليفها ولكي لا تندثر حينما لا تصبح الجهات المانحة أو الحكومات راغبة في دعمها أو قادرة على ذلك.

ما هو مدى تلبية المؤسسات المالية البديلة لهذه الأهداف؟

اتساع الانتشار (تغطية السوق)

إذا كانت المؤسسات المالية البديلة لديها ما يزيد على 750 مليون حساب في أنحاء العالم، فما مدى جودة تغطيتها لسوق العملاء المحتملين - أي، العملاء الذين هم دون المستوى الذي تخدمه في المعتاد البنوك التجارية وشركات التمويل؟ لم يكن من الممكن، على الأقل في حدود عملية البحث الحالي، تكوين أي تقدير يمكن الاعتماد عليه للطلب العالمي على خدمات المؤسسات المالية البديلة. وبالمقابل، فإنه لا يمكن التوصل إلى تقدير يمكن الاعتماد عليه للنسبة التي تقوم المؤسسات المالية البديلة بخدمتها من هذا السوق في الوقت الحالي.

11 إن وصف أساليب التمويل في مؤسسات التمويل الأصغر بأنها "جديدة" لا يعني أن تلك الأساليب ليست لها سابقة.

الشكل رقم 11 – تقدير تغطية السوق للمؤسسات المالية البديلة

الطلب	
1. عدد سكان العالم	6 بلايين
2. مطروحاً منه عدد البلدان الغنية وعملاء البنوك التجارية في البلدان الأخرى	(بليون واحد)
3. مطروحاً منه الأشخاص تحت أو فوق سن العمل	(بليونان)
4. يساوي= سوق المؤسسات المالية البديلة المستهدف	3 بلايين
العرض	
-5 مجموع حسابات القروض/ المدخرات في المؤسسات المالية البديلة بما في ذلك بنوك الادخار (من جدول رقم 2)، مضافاً إليه تقدير بنوك الادخار غير البريدية	750 مليوناً
6. مطروحاً منه حسابات الادخار غير النشطة	(100 مليون)
7. يساوي = حسابات القروض والادخار النشطة	650 مليوناً
8. مطروحاً منه مخصص للحسابات المتعددة لكل عميل (1/5 من البند 7 [أعلاه])	(130 مليوناً)
9. يساوي= عملاء المؤسسات المالية البديلة النشطين	~ 500 مليون
تغطية السوق	
10. النسبة المئوية للعملاء النشطين من السوق المستهدف (البند 9 مقسوماً على البند 4)	17%
11. نسبة الأفراد الذين لديهم إمكانية الحصول على الخدمات ، كنسبة مئوية من السوق المستهدف (البند 2 x10)	~ 33%

ولا يمكن تكوين تصور شامل عن الحجم التقريبي لتغطية السوق إلا من خلال الانخراط في افتراضات نظرية جداً مع القليل من المساندة التجريبية. ويشمل الشكل رقم 11 حساباً مبنياً على مجموعة واحدة من الافتراضات، يثير كل منها تساؤلات لا يمكن للمؤلفين الإجابة عنها في الوقت الحالي. ونحن نحث القراء على طرح أية افتراضات أخرى يعتبرونها أكثر استساغة.

وبالنسبة لجانب الطلب، يمكن البدء بسكان العالم الذين يبلغون حوالي 6 بلايين نسمة ثم نخصم حوالي بليون شخص ممن يعيشون في البلدان الغنية أو من عملاء البنوك التجارية في البلدان الأخرى. ويمكن تخفيض عدد الخمسة بلايين المتبقين إلى حوالي بليوني شخص ممن يقل عمرهم عن 15 سنة أو من المسنين غير القادرين على العمل،[12] مما يترك سوقاً للمؤسسات المالية البديلة به حوالي 3 بلايين شخص في سن العمل - وهم الأفراد الذين لا يخدمهم نظام البنوك التجارية.

أما بالنسبة لجانب العرض، فيمكن البدء بالافتراض المتطرف بأن أكثر من 750 مليوناً من الحسابات القائمة بالمؤسسات المالية البديلة يملكها عملاء ليست لديهم إمكانية الوصول إلى البنوك التجارية.[13] ومن بين 700 مليون من حسابات الادخار (550 مليوناً من جدول رقم 2، بالإضافة إلى 150 مليوناً من حسابات الادخار البنكية) يفترض أن سُبعها، أي 100 مليون منها غير نشطة. وبخصم الحسابات غير النشطة البالغ عددها 100 مليون من مجموع الحسابات وهو 750 مليوناً (الجدول رقم 3 ، بالإضافة إلى 150 مليوناً من الحسابات في بنوك الادخار)، يتبقى 650 مليوناً من الحسابات النشطة.

أخيراً، وإذا افترضنا أن خُمس هذا العدد يعكس حسابات ادخار متعددة في مؤسسة واحدة لعميل واحد، أو حسابات لعميل واحد في مؤسسات متعددة، فإن المتبقي هو تقدير يبلغ حوالي 500 مليون من العملاء النشطين في أي وقت، مقارنة بسوق مستهدف من 3 بلايين من العملاء المحتملين

وبناء على هذه الافتراضات، لا يمكن للمؤسسات المالية البديلة أن تخدم بفاعلية إلا واحداً من كل ستة من العملاء المحتملين تقريباً. ولكن الاستخدام النشط ليس مثل إمكانية الحصول على الخدمات: فالخدمات المالية متاحة لكثير من الأشخاص الذين قد لا يختارون استخدامها في وقت معين. وإذا افترضنا أن العملاء النشطين للمؤسسات المالية البديلة لا يمثلون إلا نصف الأشخاص الذين لديهم إمكانية الحصول على خدمات المؤسسات المالية البديلة إذا احتاجوا إليها أو حينما يحتاجون إليها، فإن ذلك يرفع التقدير إلى بليون شخص من الذين لديهم إمكانية الحصول على خدمات المؤسسات المالية البديلة، أو ما يعادل ثُلث السوق المستهدف.

12 الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سن العمل أو يزيد عليه قد يحصلون على قروض، أو على وجه الخصوص، حسابات ادخار. ومع ذلك، فقد افترضنا أنهم يستخدمون تلك الخدمات بصورة تقل كثيراً عن الأشخاص الذين هم في سن العمل.

13 لاحظ أن تقدير عملاء بنوك الادخار في القسم السابق سعى إلى استبعاد أصحاب الحسابات الضخمة.

تشير هذه الافتراضات النظرية المعروفة إلى أن المؤسسات المالية البديلة قد تفشل في الوصول إلى ثُلثي السكان الذين لا تغطيهم البنوك، والتي تم إنشاؤها لخدمتهم. ويشار إلى أن بعض الأشخاص الداخلين ضمن تقدير هذا الطلب في حالة شديدة من الفقر لدرجة أنه لا يمكنهم استخدام الخدمات المالية وهناك آخرون يعيشون في مناطق نائية أو قليلة السكان مما يجعل تقديم الخدمات المالية لهم أمراً غير ممكن من الناحية العملية. ولكن حتى مع أخذ مثل هؤلاء الأشخاص في الاعتبار، وكذلك، أخذ الهامش الأعلى للخطأ في الافتراضات التي قام عليها ذلك التقدير في الاعتبار بصورة أكثر عمومية، فمن الواضح أن كسب المعركة من أجل إتاحة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص ما زال صعب المنال.

عمق الانتشار: الوصول إلى الفقراء

إن التقدير النظري إلى حد بعيد الذي توصلنا إليه في القسم السابق هو أن ثُلثي السكان الذين لا تغطيهم البنوك لا يمكنهم الحصول على خدمات مالية رسمية. ويمكن أن نتوقع أن تزيد النسبة غير المشمولة من الفقراء والقريبين من خط الفقر على ذلك بكثير. وتنحو مؤسسات التمويل الأصغر في مجموعها إلى التركيز بصورة محددة على العملاء الفقراء والقريبين من خط الفقر، ولكن معظم المؤسسات المالية البديلة في الفئات الأخرى لا تفعل ذلك، برغم أن معدل أحجام حساباتها يشير إلى أنها تغطي كثيراً من هؤلاء العملاء.

وتعتبر (القروض بدون ضمان عيني والودائع السائلة كلية) منتجين ماليين لهما أهمية للفقراء على وجه الخصوص. كما أن معظم المؤسسات المالية البديلة المملوكة للدولة، والتي تمثل الأغلبية العظمى للبنية الأساسية وتقديم الخدمات، إما أنها لا تقدم على الإطلاق قروضاً بدون ضمان عيني أو تقدمها بطريقة سيئة. وتنحو المؤسسات المالية البديلة العامة إلى القيام بعمل أفضل في تجميع المدخرات، ولكن معظم هذه المؤسسات لا تقدم منتجات ادخارية تتميز بقدر كافٍ من السيولة والملاءمة لتلبية احتياجات الفقراء الذين هم في حاجة إلى إمكانية الحصول الفوري على أموالهم للتعامل مع الظروف غير المتوقعة لحياتهم المعرضة للأخطار.

جودة الخدمة

لم تُلقِ دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أي ضوء جديد على هذه القضية. ومع ذلك، فإن التجارب المتفرقة تشير بقوة إلى أن الخدمة في كثير من المؤسسات المالية البديلة - خاصة المملوكة للدولة - يمكن أن تكون متدنية. وتشمل المشاكل المشتركة: ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للعملاء (ويشمل ذلك على وجه الخصوص، الوقت المطلوب للحصول على الخدمات)، ومنتجات الادخار والقروض التي تفتقد المرونة، وتفتقر إلى التنوع؛ وصعوبة الحصول على معلومات الحسابات وعدم موثوقيتها؛ والمعاملة الشخصية الخالية من الاحترام. بالإضافة إلى ذلك، فهناك قضايا تتعلق بنطاق المنتجات المتاحة: منها على سبيل المثال، أن المؤسسات المالية البديلة مقصرة فيما يمكنها عمله بالنسبة للتحويلات والتأمين.

الاستدامة المالية

لا تنتج كثير من المؤسسات المالية البديلة عائدات كافية من العملاء لتغطية تكاليف توفير خدماتهم المالية. ويعتبر بعض الأشخاص ذلك مقبولاً بسبب الرسالة الاجتماعية لهذه المؤسسات. وقد تعتبر وجهة النظر هذه أقل إثارة للمشكلات إذا افترضنا أن هناك إعانات مالية كافية من الحكومات والجهات المانحة لتوفير إمكانية حصول جميع الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر على الخدمات المالية، وأن استمرارية مثل هذه الإعانات المالية تُعتبر مضمونة على الأمد الطويل. ولكن مثل هذه الافتراضات لا تتفق كثيراً مع العالم الواقعي.

ومن الواضح أن المؤسسات التي لا تقوم بتغطية تكاليفها سوف تفقد رأس مالها وتختفي، ما لم تستمر الحكومات والجهات المانحة في تقديم الإعانات المالية إليها. ولكن حتى إذا توافرت تلك الإعانات فلن تكون كبيرة لدرجة أنها لن تلبي إلا جزءاً من الطلب فقط. لذلك يجب أن تكون الخدمات مقننة (على سبيل المثال، من خلال تخصيص سياسي أو فرض تكاليف عالية لمعاملات العملاء). وليس هناك سبب يجعلنا نتوقع زيادة إعانات الحكومة والجهات المانحة لإتاحة الموارد التمويلية للفقراء بشكل كبير في المستقبل، وإنما يبدو أن الاتجاه آخذ في الانخفاض.

وعلى العكس، تستطيع المؤسسات المالية التي تعمل على تغطية تكاليفها بما في ذلك التكلفة المخططة للتمويل التجاري، أن تستمر في خدماتها وتوسع نطاقها، من خلال جذب التمويل غير المدعوم على أساس شروط السوق. وللأغراض العملية، فإن الموارد التمويلية في الأسواق تُعتبر غير محدودة. بل هناك فجوة ضخمة بين العرض الحالي لتمويل الفقراء والطلب عليه. ولا يمكن ملء هذه الفجوة أبداً من خلال هيئات الوساطة المالية التي تخسر الأموال باستمرار مثل ما تفعله العديد من المؤسسات المالية البديلة.

ويكمن واحد من أكبر التحديات أمام تحقيق الاستدامة المالية في حقيقة أن معظم المؤسسات المالية البديلة المملوكة للحكومة وبعض المؤسسات التابعة للقطاع الخاص أيضاً لا تعرف كيفية منح وتحصيل القروض بدون ضمان عيني، معرفة كافية لتجنب حدوث مستويات غير مستدامة من حالات التخلف عن السداد. وفي بعض الحالات، تكون المشكلة أكبر من مجرد الجهل البسيط بأساليب الإقراض المناسبة: إذ يُستخدم أحياناً الإعفاء الشامل من القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية البديلة الحكومية للأغراض السياسية.

ومن ناحية أكثر عمومية، يمكن أن تشوه السياسة أبعاداً كثيرة من الأعمال في المؤسسات المالية البديلة المملوكة للدولة بما في ذلك اختيار المديرين ومواقع الفروع والعلاقات العمالية.

الآثار الإستراتيجية للتمويل الأصغر

تشير المعلومات التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة إلى أن المؤسسات المالية البديلة تستحق اهتماماً أكبر مما تتلقاه من كل من مؤيدي التمويل الأصغر والبنوك المركزية ووزارات المالية.

ففي أثناء العقدين الأولين من سنين حركة التمويل الأصغر، اتجه الأشخاص العاملون في هذا المجال إلى التركيز الشديد على الأساليب الائتمانية الجديدة و"مؤسسات التمويل الأصغر" الخاصة - وهي في الأساس منظمات غير حكومية - والتي أدت إلى تطوير هذه الأساليب. وهناك الآن نزعة متنامية لتوسيع نطاق التركيز ليشمل الخدمات المالية الأخرى - خصوصاً الادخار - وكذلك المؤسسات الأخرى. وعلى وجه الخصوص، توفر المؤسسات المملوكة من الحكومة ثلاثة أرباع حسابات المؤسسات المالية البديلة وثلثي حسابات قروض المؤسسات المالية البديلة. وحتى لو اقتصر التركيز على العملاء الفقراء والقريبين من خط الفقر أو، حتى على نحو أضيق نطاقاً، لو اقتصر على القروض التي تمنح لهؤلاء العملاء، فقد تقوم مؤسسات غير مؤسسات التمويل الأصغر بتقديم معظم الخدمات.

وكقاعدة عامة، فإن هيئات التمويل الحكومية لا تنظر إلى المؤسسات المالية البديلة كجزء من النظام المالي السائد، وبالتالي قد تعاملها بنوع من "الإهمال عن حسن نية أو السهو". فعلى وجه الخصوص، دائماً ما تحظى المؤسسات المالية البديلة بمستوى أدنى درجة من الإشراف. ويمكن فهم هذا الموقف، نظراً لأن المؤسسات المالية البديلة (بخلاف بنوك الادخار) لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من أصول النظام المالي. ولكن حجم الأصول ليس الوسيلة الوحيدة لقياس النظام المالي. فإذا قام أحد بعَدِّ الأشخاص بدلاً من الأموال، فسوف تتسع دائرة المؤسسات المالية البديلة: ومن المحتمل أن تشكل نسبة مهمة - الأغلبية في بعض الأحيان - من عملاء النظام المالي في كثير من البلدان المشمولة في هذه الدراسة.

ومن هذا المنظور، فإن على المؤسسات المالية البديلة أن تكون في صدارة برامج إصلاح وتحديث القطاع المالي.

لم يستطع فريق البحث في معظم البلدان المشمولة في هذا الاستقصاء أن يحصل على معلومات بخصوص عدد الحسابات في البنوك التجارية أو في الجهاز المصرفي ككل. ونتيجة لذلك، لم يمكن إجراء مقارنة عالمية بين عدد حسابات المؤسسات المالية البديلة وعدد حسابات البنوك التجارية. ومع ذلك، توضح الأمثلة الموجودة في الشكل رقم 12 مدى أهمية المؤسسات المالية البديلة، حتى لو استبعدنا بنوك الادخار من المقارنة بسبب الافتقار إلى المعلومات عن الحسابات.

إن المعلومات عن الانتشار والمبينة في هذه الورقة لمؤسسات التمويل الأصغر غير مستغربة على وجه الخصوص: وقد تم الحصول على كثير منها من قاعدة بيانات قمة الائتمان الأصغر، والتي يتم نشر ملخصاتها سنوياً. بل إن الأمر الأكثر إثارة للدهشة (بالنسبة للمؤلفين على الأقل) هو مدى اتساع نطاق شبكة المؤسسات المالية البديلة الأخرى.

إن مؤسسات التمويل الأصغر التي تركز بشكل أكبر على العملاء الفقراء أكثر مما تفعل المؤسسات المالية البديلة الأخرى، تستحق التعزيز والمساندة المستمرة. ورغم ذلك، تحظى المؤسسات المالية البديلة الأخرى بمعظم الانتشار، فضلاً عن معظم البنية الأساسية في الوقت الحاضر. (ورغم أن كثيراً من عملائها غير فقراء، فمن المحتمل أن يكون لتلك المؤسسات فروع أكثر مما للبنوك التجارية في المناطق التي يعيش بها الفقراء.) وفي ضوء هذا الموقف، **يجب على الجهات المانحة والحكومات والجهات الأخرى المهتمة بتعزيز الخدمات المالية للعملاء الفقراء والقريبين من خط الفقر أن يدرسوا بدقة الفرص والتحديات التي تواجهها جميع المؤسسات المالية البديلة.**

وتعتبر كثير من قيود المؤسسات المالية البديلة فرصاً أيضا: إذ يوجد مجال لتحسينات كبيرة فيما يتعلق بالاستدامة المالية والاهتمام بالعملاء الفقراء وجودة المنتجات (خاصة مجموعة القروض).

الشكل رقم ١٢ – حسابات المؤسسات المالية البديلة مقارنة بحسابات البنوك			
البلد	المؤسسات المالية البديلة	حسابات بنكية (غير المؤسسات المالية البديلة)	حسابات المؤسسات المالية البديلة كنسبة مئوية من مجموع الحسابات
بوليفيا	686,716	601,565	53%
بوركينا فاصو	1,099,883	328,994	77%
كولومبيا	1,769,425	29,065,495	6%
ساحل العاج	1,243,917	659,642	65%
نيكاراغوا	248,725	495,526	33%
النيجر	1,527,363	29,057	98%
بولندا	713,812	8,951,100	7%

المصادر: مشرفو البنوك في بوليفيا ونيكاراجوا وكولومبيا؛ والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا؛ ومركز التمويل الأصغر (وارسو)

هناك أيضاً احتمالات مهمة لتبادل الخبرات فيما بين المؤسسات المالية البديلة. فقد قامت مؤسسات التمويل الأصغر بتطوير نموذج لتقديم قروض بدون ضمانات للمقترضين الفقراء بصورة ناجحة جداً . وقد يؤدي إدماج هذا النموذج في البنية الأساسية للمؤسسات المالية البديلة الأخرى إلى إحداث توسع كبير في خدمات القروض. ومن ناحية أخرى، فإن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر حديثة العهد فيما يتعلق بخدمات الإيداع، وقد تستفيد من التعلّم من المؤسسات المالية البديلة المختصة المعتمدة على المدخرات والدخول في شراكات معها.

وسوف يثير إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة مشكلات تتعلق بنظام الإدارة العامة. ومن الصعب جداً إصلاح الشركات المالية التي تخدم الأفراد، والمملوكة للدولة وخصوصاً في مجال ممارسات الإقراض السليمة؛ ذلك لأن رؤساءها ومديريها يواجهون حوافز سياسية وحوافز من أنواع أخرى لا تدفع دائماً في اتجاه تحقيق جودة الخدمات المالية للفقراء. ولكن العديد من بنوك الدولة توفر بالفعل خدمات مدخرات حسنة السمعة. وبالتالي فإن العديد من البنوك والهيئات الأخرى يجب أن تكون لديها القدرة على تحسين أداء خدمات الادخار لديهم.

وبالنسبة للاقتراض فإن الموقف يُعتبر أكثر تحدياً. فالقليل جداً من المؤسسات المالية البديلة المملوكة للدولة تقوم بالإقراض بشكل جيد في الوقت الحالي، بالرغم من العديد من المحاولات من أجل الإصلاح. وقد نجد حالات متفرقة تمكنت فيها المؤسسات المالية البديلة المملوكة للدولة من تطوير مؤسسات سليمة للإقراض في شبكة كبيرة من الفروع، وقد حققت فيها نتائج مذهلة. ولكن تلك الحالات نادرة. ومن الواقعي أن ندرك أن أقلية صغيرة من المؤسسات المالية البديلة المملوكة للدولة هي التي تتوافر لديها الظروف اللازمة لتقديم الائتمان الأصغر الجيد.

ويتمثل المأزق من ناحية في أنه يبدو أن المؤسسات المملوكة للدولة تتيح فرصة عظيمة - فهي تشكل أغلبية كبيرة من العملاء والبنية الأساسية - ولكن من ناحية أخرى فإن هذه المؤسسات نادراً ما تقوم بعمل جيد في الائتمان الأصغر. ويشير إدراك هذا النمط إلى أنه يجب على الحكومات والجهات المانحة التركيز بصورة أكبر على تحسين خدمات المدخرات في المؤسسات المالية البديلة المملوكة للدولة، وخصوصاً خدمات المدخرات المخصصة للاحتياجات الخاصة للعملاء الأكثر فقراً. وفي بعض هيئات الوساطة المملوكة للدولة، هناك مجال واسع لتحسين هذه الخدمات. وفي الغالب يكون تحسين خدمة الإيداع ممكناً لأنه ينحو إلى ألا يتعارض مع الحوافز السياسية. ونحن نعلم أن العملاء الفقراء، وبما فيهم العملاء الفقراء جداً، يقدرون فرص المدخرات الرسمية الجيدة تقديراً عالياً جدا

وقد تقدم بنوك الدولة التي تتم خصخصتها احتمالات مثيرة للاهتمام. وغالباً ما يفضل المشترون إغلاق الفروع الريفية غير المربحة. في حين أن الحكومات تكون حريصة على المحافظة على وجود خدمات مالية في تلك المناطق. وقد يؤدي إدخال الائتمان الأصغر الجيد في تلك الفروع إلى خفض شديد لخسائر القروض وارتفاع لدخل الفرع دون زيادة كبيرة في الرواتب والنفقات الإدارية، بحيث يعمل كل ذلك على تحسن ملحوظ لأرباح الفرع.

وتتمثل واحدة من القضايا المتعلقة باتحادات الائتمان والتعاونيات المالية الأخرى المملوكة للعملاء، في أن هيكل الرابطة المشتركة لها ينحو إلى أن يؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة نسبياً. وبالرغم من أن الاتحادات والمنظمين الحكوميين يمارسون بعض الإشراف على الاتحادات الائتمانية، فالحقيقة أن إصلاح الاتحادات الائتمانية الضعيفة يحدث بوجه عام في مؤسسة واحدة في الوقت ذاته، وبالتالي يعتمد على قرارات مجموعات عديدة من المديرين والمستويات الإدارية. وقد تكون الفروع التي تخضع للتحكم المركزي أكثر سهولة في التغيير من سلسلة من المؤسسات المستقلة. ولكن من الواجب عدم المبالغة في هذه العقبة. فقد نجد أن بعض المبادرات الناجحة جداً من أجل تقوية الاتحادات الائتمانية

اليوم أكثر من أي وقت مضى. وبصفة خاصةً، فإن الأعداد المتزايدة من الاتحادات الائتمانية تعتمد أساليب الائتمان الأصغر لتصل إلى العملاء الأكثر فقراً. وتتمثل واحدة من القضايا المتعلقة باتحادات الائتمان والتعاونيات المالية الأخرى المملوكة للعملاء، في أن هيكل الرابطة المشتركة لها ينحو إلى أن يؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة نسبياً.

وبالرغم من أن الاتحادات والمنظمين الحكوميين يمارسون بعض الإشراف على الاتحادات الائتمانية، فالحقيقة أن إصلاح الاتحادات الائتمانية الضعيفة يحدث بوجه عام في مؤسسة واحدة في الوقت ذاته، وبالتالي يعتمد على قرارات مجموعات عديدة من المديرين والمستويات الإدارية. وقد تكون الفروع التي تخضع للتحكم المركزي أكثر سهولة في التغيير من سلسلة من المؤسسات المستقلة. ولكن من الواجب عدم المبالغة في هذه العقبة. فقد نجد أن بعض المبادرات الناجحة جداً من أجل تقوية الاتحادات الائتمانية اليوم أكثر من أي وقت مضى. وبصفة خاصةً، فإن الأعداد المتزايدة من الاتحادات الائتمانية تعتمد أساليب الائتمان الأصغر لتصل إلى العملاء الأكثر فقراً.

والاستنتاج الجوهري الذي ينبثق من هذا الاستقصاء، **هو أن القيام بعمل تمويلي للفقراء سوف يتضمن مجموعة واسعة النطاق من الأنماط المؤسسية التي تقدم طائفة متنوعة من الخدمات المالية**، وتتطلب المساهمة في هذه العملية منظوراً واسع النطاق وأساليب إبداعية.

ملحق: المنهجية وقيود البيانات

القيود

من الصعب الحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها عن عدد المقترضين والمدخرين في المؤسسات المالية البديلة. حيث لا تقوم العديد من هذه المؤسسات بتقديم تقارير إلى أية سلطة مركزية، وبالتالي فإن المؤلفين قاموا بجمع المعلومات من مئات المصادر. وقد أتت كثير من المعلومات من قواعد بيانات تحتفظ بها مؤسسات مثل البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، وقمة الائتمان الأصغر وغيرها من الشبكات. وقد جرى تحديث تلك المعلومات وتكميلها ببيانات قدمها مباشرة عديد من المؤسسات المنفردة، خصوصاً حيثما علم المؤلفون أن هناك مؤسسات ضخمة لم تكن مدرجة ضمن قواعد البيانات القائمة.

وقد أوردنا البيانات طبقاً آخر سنة متوافرة لدينا. وفي بعض الأحوال، كانت المعلومات قديمة حيث ترجع إلى سنة 1997، في حين أن معظم البيانات المذكورة في هذه الدراسة ترجع إلى سنة 2000 أو ما بعدها.

وتخضع موثوقية وكمال المعلومات المبلَّغ عنها في هذه الدراسة لمجموعة متنوعة من القيود. أولاً، لم يكن تخطيط مناطق الاستقصاء شاملاً جامعاً. ولا شك في أن عديداً من المؤسسات لم تشملها الشبكة. وقد تم اختتام الاستقصاء عند النقطة التي بدا فيها أن تجميع البيانات الإضافية لن يؤثر على الشكل العام لتخطيط المناطق.

وقد تم بذل مزيد من الجهود لاستقطاب عدد أكبر من البلدان الأكبر حجماً مقارنة بالبلدان الأصغر حجماً، ومن الأنظمة المؤسسية الأكبر حجماً أكثر من الأصغر حجماً. وقد افتقد الاستقصاء بالتأكيد الآلاف من المنظمات غير الحكومية الصغيرة جداً والتي لا تقوم بعمل تقرير لأية شبكة مركزية. وبالرغم من وجود العديد من هذه المؤسسات الصغيرة، فعلى الأرجح أن عددها لا يغير الصورة العامة بشكل كبير.

وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى للنشاط الاقتصادي، يبدو أن عدداً قليلاً نسبياً من المؤسسات الكبيرة تشكل معظم هذا النشاط. ففي مجموعة بيانات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التي تضم أكثر من 3000 من المؤسسات المالية البديلة، يتركز ثلثا الحسابات في المنظمات الخمس التي تتربع على القمة وأربعة أخماس الحسابات في الإحدى عشرة منظمة التي تتربع على القمة. وفي أمريكا اللاتينية، حيث كانت عملية الجرد غاية في الدقة، لأنها بنيت على تمرين تقييم سابق، ويقدر عدد المنظمات غير الحكومية الصغيرة التي تم إغفالها من قبل الدراسة بأنه يشكل ما نسبته 80-75 في المائة من مجموع المؤسسات والذي لا يشكل بدوره إلا 25 في المائة من مجموع العملاء الفعليين. وقد تضمنت قائمة مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش بيانات لأكثر من 573 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تشكل أكبر 20 مؤسسة من تلك المؤسسات ما نسبته 80 في المائة من كل العملاء.[14]

14 يتضمن عملاء من بنك جرامين (ديسمبر/كانون الأول، 2002) و 572 منظمة غير حكومية (يونيو/حزيران، 2000)، وقد تم عمل تقرير لهم في إحصاءات إطار التنمية الشامل، مجلد 11 (نوفمبر/تشرين الثاني، 2000)، منتدى الائتمان والتنمية.

وانتهت عملية تجميع البيانات لهذه الدراسة في سبتمبر/ أيلول 2003. وكانت المعلومات المستخدمة هي الأكثر حداثة والمتوافرة لكل من المؤسسات المشمولة في هذه الدراسة. أما البيانات التي تم الاستشهاد بها لما نسبته 78 في المائة من المؤسسات فترجع كلها إلى عام 2000 أو ما بعده.

وقد تم إجراء هذه الدراسة كحصر يتم لمرة واحدة. ولم تتخذ المؤسسة الاستشارية لمساعدة الفقراء أي قرار بشأن التجديدات المستقبلية أو أية تكرارات.

وقد تمت إقامة أغلب المؤسسات المالية البديلة لتصل إلى العملاء الذين يعدون - بشكل عام - تحت مستوى العملاء الذين يتم الوصول إليهم من قبل البنوك التجارية في ذلك الوقت. وبالرغم من ذلك، فمن الواضح وجود قدر معين من التداخل بين عملاء المؤسسات المالية البديلة وعملاء البنوك التجارية. وعلى وجه الخصوص، استجابت بعض البنوك التجارية للتحرير المالي عن طريق النزول حتى مستوى المعاملات الصغيرة للتمويل بالتجزئة (مع الأفراد). وبالرغم من ذلك، قد تم تضمين عملاء البنوك التجارية في هذه الدراسة فقط حيثما كانت متخصصة في التمويل الأصغر (باستخدام التعريف الضيق "للتمويل الأصغر"، والذي تم استخدامه في أماكن أخرى من هذه الوثيقة) أو عمل تقرير منفصل لعملاء الائتمان الأصغر لديها.

وبصفة عامة، جرى التبليغ عن عدد الحسابات، وليس عدد العملاء.[15] ولم تتمكن كثير من المؤسسات من تقديم أعداد العملاء. **ويعتبر التمييز بين الحسابات والعملاء مهماً. فإن عدد العملاء أقل من عدد الحسابات، إذ قد يكون للعملاء حسابات متعددة. وقد يكون للعميل الواحد كل من حساب ادخار وقرض في نفس المؤسسة**، أو حسابات إيداع متعددة، أو أحياناً أكثر من قرض في نفس الوقت. وختاماً، قد تكون لبعض العملاء حسابات في أكثر من مؤسسة.

ويزيد عدد حسابات المدخرات على عدد حسابات القروض بنسبة تصل إلى أكثر من أربعة إلى واحد. ولا يعني وجود حساب مدخرات في دفاتر إحدى المؤسسات بالضرورة أن العميل يستخدم خدمات المؤسسة بنشاط في وقت القياس. فإن لدى أغلب مؤسسات الادخار نسبة ملحوظة من الحسابات غير النشطة التي يعكس رصيدها الضئيل الحد الأدنى من متطلبات العضوية أو الرغبة في الحفاظ على الحساب مفتوحاً للاستخدام المحتمل في المستقبل غير المحدد.

وقد توافرت معلومات قليلة جداً عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعملاء في المؤسسات المختلفة.

وأخيراً، تتكون المعلومات التي تم تجميعها في هذه الدراسة من مؤشرات عن الانتشار (غالباً ما تكون أعداد الحسابات)، وحجم الحافظة أو الأصول. وتعتمد الملاحظات عن طبيعة وقيود الأنواع المختلفة من المؤسسات المالية البديلة على خبرة المؤلفين وزملائهم وليس على التدريب البحثي.

وقد تم إدراج قائمة للبلاد والمؤسسات الموجودة في قاعدة البيانات مع هذه الوثيقة على موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: ***www.cgap.org***

15 قامت مؤسسات التمويل الأصغر الأكثر تخصصاً بتقديم تقرير عن عدد العملاء، في حين قامت الاتحادات الائتمانية بتقديم تقرير عن عدد الأعضاء.

ملاحظات

دراسة خاصة
رقم 8

مؤلفو هذه الدراسة الخاصة هم روبرت بيك كريستن، مستشار أول، وريتشارد روزنبرج، مستشار أول،
وفينا جاياديفا، مساعدة أبحاث،
وجميعهم من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

وقد قدم كل من جوتام إيفاتوري، وراني ديشباندي إسهامات كبيرة في هذه الدراسة. كما قدم كل من مرجريت روبنسون،
وفرانك دي جيوفاني، وبريجيت هيلمز، وإلزابيث ليتلفيلد، وأوسا سانانيكوني اقتراحات مفيدة.

نرجو مشاطرة زملائكم في هذه الدراسة الخاصة أو طلب نسخ إضافية.

تتوافر جميع منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على موقع المجموعة على الإنترنت:
www.cgap.org